

نحو نموذج تنموي قائم على التنوع الاقتصادي بالجزائر للتخلص من التبعية النفطية

د. بوعبدلي ياسين
جامعة الجلفة/ الجزائر

د. ضيف أحمد
جامعة الجلفة/ الجزائر

Résumé:

Le secteur des hydrocarbures de liaison de l'économie algérienne et la survie de ce dernier est soumis aux effets de divers facteurs externes, montre la fragilité de l'économie parce que l'apparition d'une crise extérieure dans le secteur ou dans l'économie mondiale en général, aura un effet direct et rapide sur le secteur des hydrocarbures en Algérie, et par conséquent sur les implications de l'économie nationale. Ce gouvernement algérien a estimé qu'il faut chercher à obtenir un changement radical de la structure de son économie en 2030, le rêve des générations successives depuis l'indépendance en voir une véritable économie diversifiée compétitive est en mesure d'exporter, l'Algérie a adopté un développement d'un nouveau modèle basé sur la diversification économique et de créer des alternatives de développement Le fait que les secteurs stagnants tels que l'agriculture, le tourisme et l'industrie sont actifs.

Mots-clés: secteur des hydrocarbures, Dépendance au pétrole, économie algérienne, diversification économique, les secteurs stagnants.

ملخص:

إن ارتباط الاقتصاد الجزائري بقطاع المحروقات وبقاء هذا الأخير خاضعا لتأثيرات العوامل الخارجية المختلفة، يبين هشاشة هذا الاقتصاد لأنه بحدوث أي أزمة خارجية في القطاع أو في الاقتصاد العالمي عموما، سيكون لها انعكاسات مباشرة وسريعة على قطاع المحروقات في الجزائر وبالنتيجة على الاقتصاد الوطني.

لهذا رأت الحكومة الجزائرية أنه لا بد من السعي إلى تحقيق تغيير جذري لهيكل اقتصادها بحلول العام 2030، مع تحقيق حلم الأجيال المتعاقبة منذ الاستقلال في رؤية اقتصاد حقيقي متنوع تنافسي قادر على التصدير، حيث أن الجزائر تبنت نموذج تنموي جديد قائم على التنوع الاقتصادي وخلق بدائل تنموية حقيقية متمثلة في تنشيط القطاعات الراكدة كقطاع الفلاحة والسياحة والصناعة.

الكلمات المفتاحية: قطاع المحروقات، التبعية النفطية، الاقتصاد الجزائري، التنوع الاقتصادي، القطاعات الراكدة.

مقدمة:

تعد الجزائر دولة نفطية بامتياز، ذلك أن الهيكل الاقتصادي والاجتماعي فيها قائم على عوائد النفط إلى جانب عوائد الغاز ولعل الشكل التقليدي للعلاقة بين قطاع المحروقات والتنمية هو توفير الموارد المالية للخزينة العامة من خلال إيرادات هذا القطاع بما يساعد على زيادة حجم الاستثمارات في الاقتصاد الوطني.

وينظر إلى عوائد قطاع المحروقات من وجهات نظر مختلفة، فبينما يرى المحللون في هذه الثروة نعمة، يرى فيها آخرون نقمة، وفي الواقع فقد أثبتت عدة دراسات على وجود أدلة تجريبية على لعنة الموارد والنموذج التنموي القائم على قطاع المحروقات، حيث أكدت عدة تقارير أن الاقتصاديات التي تمتلك ثروة نفطية تسجل أداء ضعيف في القطاع الزراعي، وتنوع الصادرات واستقرار الإيرادات وتعاني من البطالة وذلك مقارنة بالاقتصاديات التي لا تمتلك هذه الثروة.

وبالنسبة للجزائر، وبعد البرامج الاستثمارية الضخمة التي تم تنفيذها نساءل عن النتائج المحققة، ومدى فعالية سياسة الإنعاش الاقتصادي؟.

سنحاول التطرق في هذه الورقة البحثية إلى المحاور التالية:

أولاً: أهمية إيرادات قطاع المحروقات للاقتصاد الجزائري.

ثانياً: استخدامات عوائد النفط في الجزائر خلال الفترة 2000-2014.

ثالثاً: تقييم نتائج النموذج التنموي الحالي القائم على عوائد قطاع المحروقات.

رابعاً: النموذج التنموي الجديد القائم على التنوع لا على قطاع المحروقات.

أولاً: أهمية إيرادات قطاع المحروقات للاقتصاد الجزائري

يمكن إبراز أهمية عوائد النفط بالنسبة للاقتصاد الجزائري في النقاط التالية:

- من أهم مصادر الإيرادات المالية للموازنة العامة للدولة؛
- مصدرا هاما لتكوين الاحتياطات الرسمية من العملات الأجنبية؛
- المساهمة الكبيرة لعوائد النفط في تكوين الناتج الداخلي الخام.

1. عوائد النفط والإيرادات العامة للدولة:

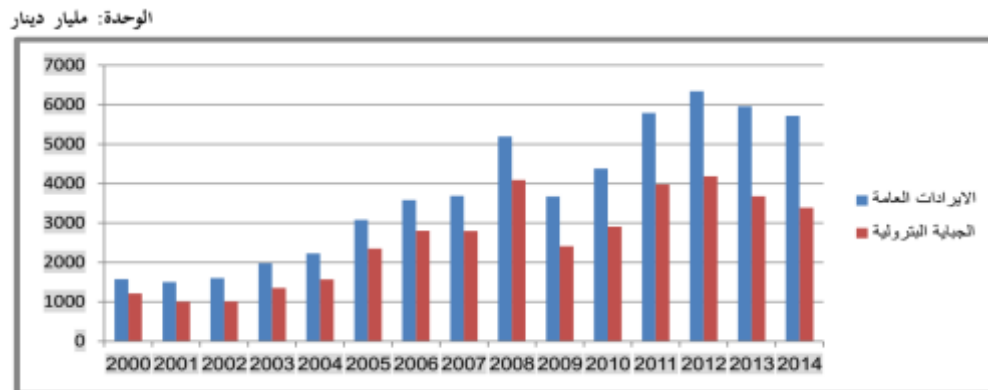
تمثل عوائد النفط مصدرا أساسيا للموازنة العامة، وهو ما توضحه حصة الجباية البترولية من إجمالي الإيرادات العامة، كما يظهر من خلال الجدول والشكل التالي:

الجدول رقم (01): هيكل الإيرادات العامة خلال الفترة (2000-2014)

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
الوردات نقدا	1578.1	1585.5	1683.2	1974.4	2229.7	3682.6	3582.3	3688.5	5180.5	3672.9	4379.6	5790.3	6339.3	5957.5	5719
العبء البترولية	1213.2	1061.4	1007.9	1350.8	1570.7	2352.7	2799.0	2796.8	4888.6	3412.7	2945.0	3979.7	4184.3	3678.1	3388.3
النسبة	76.87	66.51	62.86	68.37	70.44	76.32	78.13	75.82	78.77	65.68	66.33	68.73	66.08	61.73	59.24

Source : Banque d'Algérie [2004, 2006, 2009, 2010, 2014]: «Rapport: évaluation économique et monétaire en Algérie».

الشكل رقم (01): هيكل الإيرادات العامة خلال الفترة (2000-2014)



Source: Banque d'Algérie [2004, 2006, 2009, 2010, 2014]: «Rapport: évaluation économique et monétaire en Algérie».

تمثل الجباية البترولية نسبة كبيرة من الإيرادات العامة للدولة وقد بلغت أكبر نسبة سنة 2008 (78.77%)، الأمر الذي يؤكد اعتماد الدولة في تمويلها للموازنة العامة على عوائد القطاع النفطي والتي تعطي للحكومة الموارد اللازمة للإتفاق على القطاعات الأخرى ولتمويل مشاريع التنمية، وفي سنة 2014 انخفضت نسبة مساهمة الجباية البترولية إلى 59.24% من الإيرادات العامة نتيجة انخفاض الإيرادات النفطية.

2. عوائد قطاع المحروقات مصدر رئيسي للاحتياطات من العملات الأجنبية:

عرفت الاحتياطات الرسمية من العملات الأجنبية تطورا مستمرا خلال السنوات الأخيرة، ويرجع ذلك إلى ارتفاع أسعار النفط وكذا تطور الطاقة الإنتاجية والتصديرية للنفط الجزائري، إذ يعد القطاع النفطي المصدر الرئيسي للاحتياطات الرسمية من العملات الأجنبية في الجزائر، وهو ما يوضحه كل من الجدول والشكل التاليين.

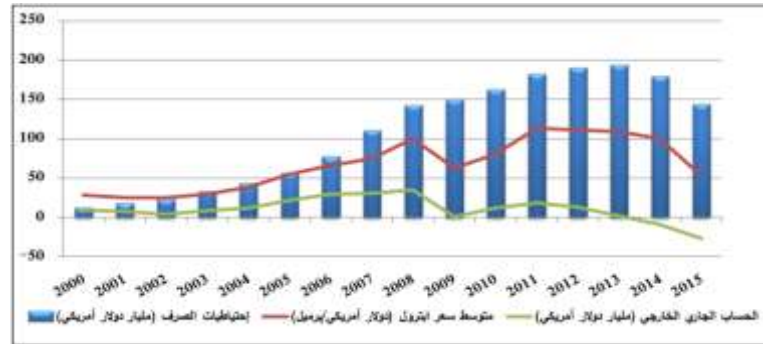
الجدول رقم (02): تطور الاحتياطات الرسمية من العملات الأجنبية خلال الفترة (2014-2000)

الوحدة: مليار دولار

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
الاحتياطات	11.90	17.96	23.11	32.92	43.11	56.18	77.78	101.8	143.0	148.91	162.22	182.22	190.16	194.01	178.95

Source : Banque d'Algérie [2000, 2006, 2007, 2009, 2010, 2014]: «Rapport: évaluation économique et monétaire en Algérie»

الشكل رقم (02): تطور الاحتياطات الرسمية من العملات الأجنبية خلال الفترة (2014-2000)



المصدر: بنك الجزائر، التقرير السنوي 2015 التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، ص 67.

أدى الارتفاع الكبير لأسعار النفط إلى تزايد حجم الاحتياطات وهو ما أدى بدوره إلى تعزيز الملاءة المالية ودعم المركز المالي للجزائر اتجاه الخارج رغم انخفاض هذه الاحتياطات سنة 2014 بنسبة 67.67% مقارنة بسنة 2013 بسبب تراجع أسعار النفط.

3. عوائد قطاع المحروقات والنتائج الداخلي الخام:

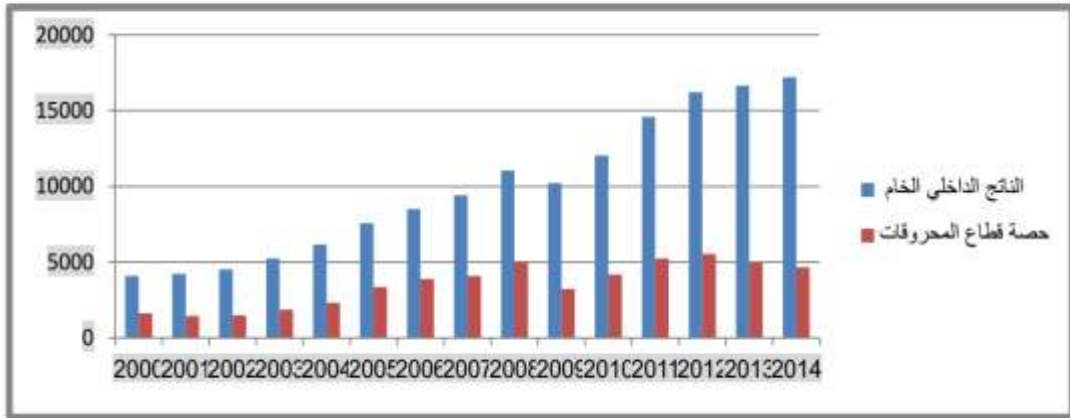
يرتبط النمو الاقتصادي في الجزائر بنمو قطاع المحروقات ويتضح ذلك من خلال موقع القطاع ضمن هيكل الناتج الداخلي الخام كما هو موضح في كل من الجدول والشكل المواليين :

الجدول رقم (03): تطور حصة قطاع المحروقات من الناتج الداخلي الخام خلال الفترة (2014-2000)

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
الناتج الداخلي الخام (PIB)	4898.8	4327.1	4512.8	5247.7	6151.9	7584.7	8512.2	9408.3	11042.8	10212	12849.4	14588.4	16208.7	16443.8	17205.1
حصة قطاع المحروقات	1816.3	1443.8	1477.0	1868.9	2319.8	3352.9	3882.2	4089.3	5001.5	3242.3	4180.4	5242.5	5516.4	4968.8	6657.8
النسبة المئوية %PIB	39.4	34.2	32.7	35.6	37.7	44.3	45.8	43.5	45.3	31.7	34.7	35.93	34.19	29.85	27.87

Source : Banque d'Algérie [2002, 2014]: «Rapport: évaluation économique et monétaire en Algérie», Annexe (tableau 2). Bank of Algeria[2011]: « bulletin statistique trimestriel.

الشكل رقم (03): تطور حصة قطاع المحروقات من الناتج الداخلي الخام خلال الفترة (2000-2014)
الوحدة: مليار دينار



Source : Banque d'Algérie [2002, 2014]: «Rapport: évaluation économique et monétaire en Algérie». Bank of Algeria[2011]: « bulletin statistique trimestriel.

يساهم قطاع المحروقات بنسبة معتبرة في الناتج الداخلي الخام حيث بلغ متوسط مساهمة هذا القطاع خلال الفترة 2000-2010 نسبة 39.54% من إجمالي الناتج الداخلي الخام، وقد سجلت سنة 2006 أكبر نسبة حيث مثل قطاع المحروقات نسبة 45.6% من الناتج الداخلي الخام، وهذا يدل على مدى زيادة اعتماد الدولة على الإيرادات النفطية في تحقيق النمو الاقتصادي، حيث يرتبط النمو الاقتصادي في الجزائر إلى حد كبير بمعدل النمو الذي يسجله قطاع المحروقات، وأي تأثير سلبي على قطاع المحروقات خاصة في ظل عدم استقرار الأسعار سوف يؤثر سلبا على الاقتصاد الجزائري ككل، أما انخفاض مساهمة قطاع المحروقات في 2013 و 2014 إلى 29.8% و 27.1% على التوالي فتترجع أساسا إلى أزمة انخفاض أسعار النفط.

ثانياً: استخدامات عوائد النفط في الجزائر خلال الفترة 2000-2014

عمدت الجزائر منذ سنة 2000 إلى توظيف عوائد النفط في عدة مجالات أوضحها بيان اجتماع مجلس الوزراء المنعقد في 28 سبتمبر 2010 والتي نوضحها في النقاط الثلاث:

- الدفع المسبق للديون الخارجية.
- إنشاء صندوق ضبط الإيرادات.
- إطلاق برامج استثمارية ضخمة.

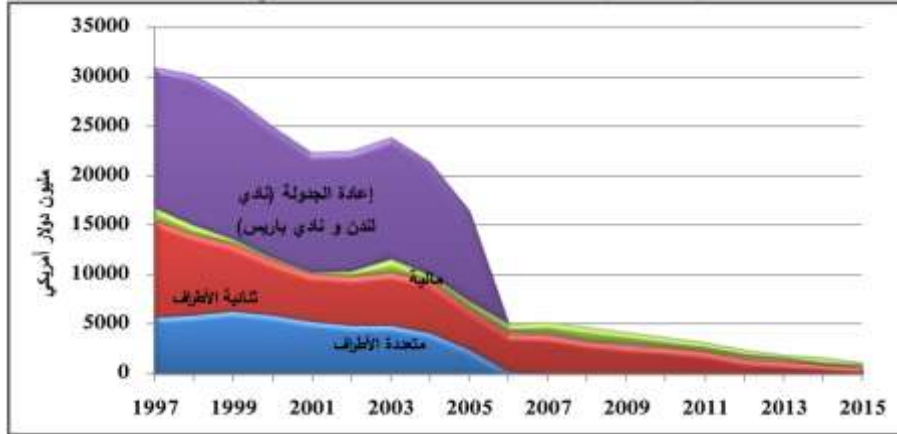
1. الدفع المسبق للديون الخارجية:

نتيجة لارتفاع المستمر في أسعار النفط، استطاعت الجزائر تعظيم احتياطياتها الدولية من العملات الأجنبية في السنوات العشر الأخيرة، وقد قررت الحكومة الجزائرية سنة 2004 أن تستخدم جزءا من هذه الاحتياطيات في السداد المسبق للديون الخارجية، هذه الديون التي تطورت بشكل كبير خلال سنوات الثمانينات والتسعينات لتصبح مشكلة كبيرة يعاني منها البلد لما لها من آثار اقتصادية واجتماعية كبيرة.

عرفت المديونية الخارجية مستويات عالية خلال الفترة 2000-2004 (انظر الشكل الموالي) حيث ارتفعت من 21.8 مليار دولار سنة 2000 إلى 25.8 مليار دولار سنة 2004 لتتخفض إلى 3.2 مليار دولار سنة 2015⁽¹⁾، ويرجع ذلك إلى انطلاق الجزائر في التسديد المسبق لديونها الخارجية منذ سنة 2004.

وقد تسارعت وتيرة الدفع عندما وقعت الجزائر في ماي 2006 اتفاقا مع نادي باريس يسمح لها بالتسديد المسبق لديون مقدرة بحوالي 8.9 مليار دولار وفي ظرف أشهر قليلة وقعت الجزائر 12 اتفاقا مع دائمتها ليتم تسديد مع نهاية جوان 2006 ما مقداره 4.3 مليار دولار، ومن جهة أخرى وقعت الجزائر مع روسيا اتفاقا لمسح كل ديونها المقدرة بـ 3.8 مليار دولار مقابل شراء تجهيزات روسية مختلفة، كما تفاوضت الجزائر مع المؤسسات الدولية وخاصة البنك العالمي والبنك الإفريقي للتنمية على التسديد المسبق لـ 3 مليار دولار⁽²⁾، والشكل التالي يوضح تناقص حجم الدين الخارجي الجزائري حتى سنة 2015.

الشكل رقم (04): قائم الدين الخارجي متوسط وطويل الأجل حسب نوع القروض.



المصدر: بنك الجزائر، التقرير السنوي 2015 التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، ص 69.

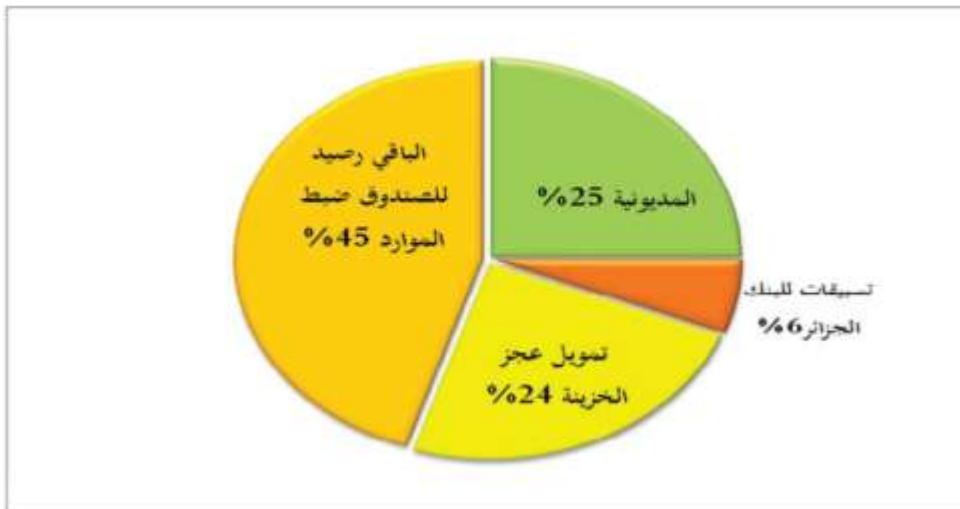
2. إنشاء صندوق ضبط الإيرادات "Fonds de Régulation des Recettes":

لقد أدركت الحكومة الجزائرية أن عائدات النفط تحتل مكانة أساسية ضمن عائدات الميزانية وأنها عرضة لتقلبات الأسعار، لذا قررت انتهاج مقاربة فيما يتعلق بإيرادات النفط من خلال تأسيس صندوق ضبط الإيرادات. أنشئ صندوق ضبط الإيرادات سنة 2000 بهدف التقليل من أثار تقلبات أسعار البترول والغاز، بموجب المادة 10 من قانون المالية التكميلي الذي صدر في 27 جوان 2000⁽³⁾، والذي يعمل على امتصاص فائض إيرادات الجباية النفطية الذي يفوق تقديرات قانون المالية الذي تعده الحكومة في نفس السنة.

فقد تميزت الوضعية المالية للدولة خلال سنة 2000 بالتحسن مقارنة بسنتي 1998، 1999 حيث حققت الميزانية فائضا قدر ب 400 مليار دج، سمح هذا الفائض بإنشاء صندوق ضبط الإيرادات برصيد قدر ب 453.237 مليار دينار وهو فائض قيمة الجباية البترولية الناتج عن الفرق بين السعر الفعلي لبرميل البترول (28 دولار للبرميل) والسعر المرجعي (19 دولار للبرميل) سنة 2000، بمعنى أن الفرق بين السعر الفعلي لبرميل النفط والسعر المرجعي المعتمد في قانون المالية يغذي صندوق ضبط الإيرادات وقد ظل إعداد الميزانية يتم على أساس 19 دولار للبرميل منذ إنشاء الصندوق حتى غاية 2008 أين تم رفع السعر المرجعي إلى 37 دولار⁽⁴⁾.

استخدمت موارد الصندوق في تسديد الدين العمومي الداخلي والخارجي، التسديد المسبق للمديونية الخارجية وتمويل عجز الموازنة العامة للدولة، حيث سمح قانون المالية التكميلي لسنة 2006 باستخدام موارد الصندوق في تمويل عجز الخزينة مع التأكيد على أن لا يقل رصيد الصندوق عن 740 مليار دج⁽⁵⁾.

الشكل رقم (05): يوضح استخدامات موارد الصندوق ضبط الموارد



المصدر: من اعداد الباحثين بناء على تقارير وزارة المالية لسنة 2014.

3. إطلاق برامج تنموية ضخمة خلال الفترة 2000-2014:

منذ سنة 2000 قررت الحكومة أن تستخدم إيرادات النفط في إعادة بعث النمو من خلال ضخ الأموال لتنفيذ سياسة اقتصادية سميت بسياسة الإنعاش الاقتصادي أو ما يعرف بإستراتيجية الإنعاش، وهي سياسة تستند على النظرية الكينزية المتضمنة رفع الطلب الكلي عن طريق زيادة الإنفاق الاستثماري⁽⁶⁾، وقد تم تجسيد هذه الإستراتيجية من خلال تنفيذ ثلاث برامج:⁽⁷⁾

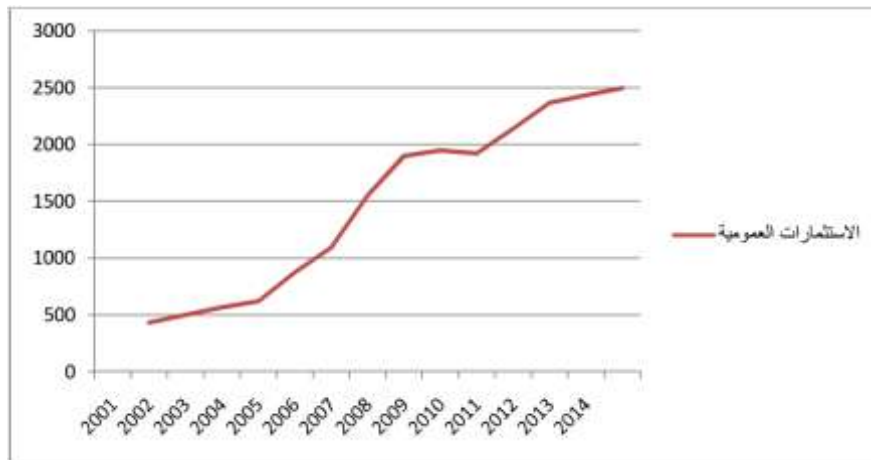
- برنامج الإنعاش الاقتصادي 2001-2004.
- البرنامج التكميلي لدعم الإنعاش الاقتصادي 2005-2009.
- برنامج توطيد النمو الاقتصادي 2010-2014.

الجدول رقم (04): المخصصات المالية للبرامج التنموية (2001-2014).

المخصصات المالية (مليار دينار جزائري)	السنوات	البرامج التنموية
434	2001	برنامج الإنعاش الاقتصادي
502.3	2002	
567.5	2003	
618.7	2004	
872.5	2005	البرنامج التكميلي لدعم الإنعاش الاقتصادي
1091.4	2006	
1552.2	2007	
1898	2008	
1944.6	2009	برنامج توطيد النمو الاقتصادي
1921.4	2010	
2140.2	2011	
2363	2012	
2433.6	2013	
2493.9	2014	

الشكل رقم (06): تطور الاستثمارات العمومية في الجزائر (2001-2014).

(الوحدة: مليار دينار جزائري)



المصدر: من اعداد الباحثين بناء على معطيات الجدول السابق

نلاحظ من خلال الجدول والشكل، الارتفاع المستمر والكبير في قيم الاستثمارات العمومية نتيجة استخدامات إيرادات قطاع المحروقات التي عرفت ارتفاعا خلال هذه الفترة، حيث انتقلت قيم تلك الاستثمارات من 434 مليار دينار سنة 2001 إلى أكثر من 2490 مليار دينار سنة 2014، وقد كان هذا الارتفاع الكبير والمتواصل طول فترة تنفيذ البرامج التنموية باستثناء سنة 2010 التي عرفت فيها انخفاضا طفيفا، ويلاحظ أيضا أنه ابتداء من سنة 2005 عرفت قيمة الاستثمارات العمومية ارتفاعا أكبر منه في الفترة 2004-2001، كما عرفت ارتفاعا نسبيا كبيرا أيضا من سنة 2011 إلى غاية سنة 2014 أي الفترة الخاصة بالبرنامج الخماسي (2011-2014).

ثالثاً: تقييم نتائج النموذج التنموي الحالي القائم على عوائد قطاع المحروقات

1. تقييم نتائج النموذج على المستوى الاقتصادي:

لا يمكن تجاهل النتائج المحققة على مستوى المؤشرات الاقتصادية الكلية، ولكن لا بد من النظر إلى هذه النتائج من زاوية المبالغ المالية الضخمة التي تم إنفاقها من خلال البرامج المسطرة خلال الفترة (2000-2014)، لهذا يمكن مراجعة بعض المؤشرات نستنتج منها تقييماً لنتائج النموذج التنموي الحالي وهي:⁽⁸⁾

- ضعف وتذبذب النمو الاقتصادي.
- انخفاض مساهمة القطاعات الإنتاجية مقابل ارتفاع مساهمة قطاع المحروقات.
- انخفاض الصادرات خارج قطاع المحروقات وضعف تنويعها.
- انخفاض الإيرادات العامة وعجز الميزانية.

1.1. ضعف وتذبذب النمو الاقتصادي:

عرف معدل النمو الاقتصادي خلال الفترة (2000-2014) تذبذباً كبيراً، إلا أنه يبقى معدل ضعيف بالمقارنة مع المبالغ الضخمة المنفقة حسب تقدير كثير من الخبراء.

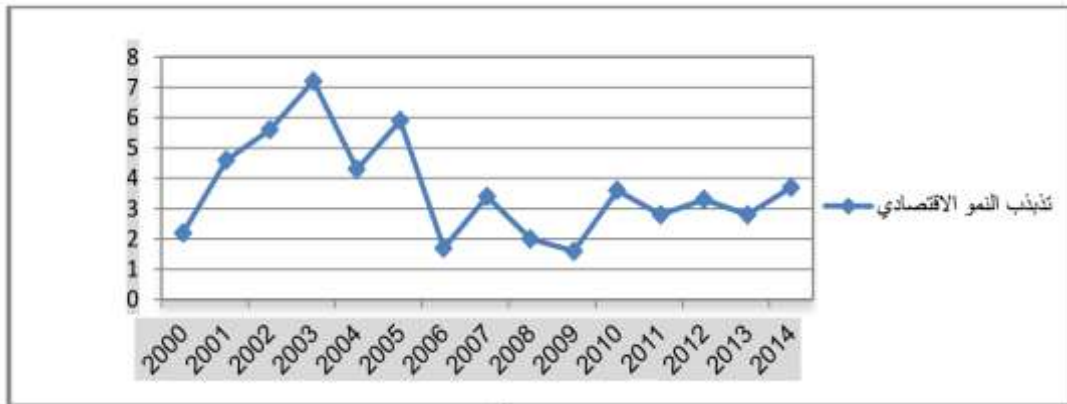
ويوضح كل من الجدول والشكل المولين تذبذب النمو الاقتصادي خلال هذه الفترة.

الجدول رقم (05): تذبذب النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2000-2014)

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
تذبذب النمو الاقتصادي	2.2	4.6	5.6	7.2	4.3	5.9	1.7	3.4	2	1.6	3.6	2.8	3.3	2.8	3.7

Source : Bank of Alegria [2004, 2006, 2009, 2010, 2014]: « Évaluation économique et monétaire en Algérie »

الشكل رقم (07): تذبذب النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2000-2014)



Source Bank of Alegria [2004, 2006, 2009, 2010, 2014]: « Évaluation économique et monétaire en Algérie »

فبالنسبة لمعدل النمو الاقتصادي ارتفع من 2.2% سنة 2000 إلى 3.7% سنة 2014 وهي زيادة ضعيفة، كما عرف معدل النمو تذبذباً كبيراً خلال هذه الفترة 2000-2014 وذلك لارتباطه الكبير بأسعار النفط شديدة التقلب، حيث ارتفع من 2.2% سنة 2000 إلى 7.2% سنة 2003 وهي أعلى قيمة مسجلة، ثم انخفض إلى 1.6% سنة 2009، نتيجة الصدمة النفطية لسنة 2008، ليعيد الارتفاع مجدداً نتيجة

تحسن أسعار النفط ليصل سنة 2014 نسبة نمو مقدرة بـ 3.7% وهذه النسبة تبقى جد ضعيفة مقارنة بالمبالغ الضخمة المنفقة في الاقتصاد الجزائري.

2.1. انخفاض مساهمة القطاعات الإنتاجية مقابل ارتفاع مساهمة قطاع المحروقات:

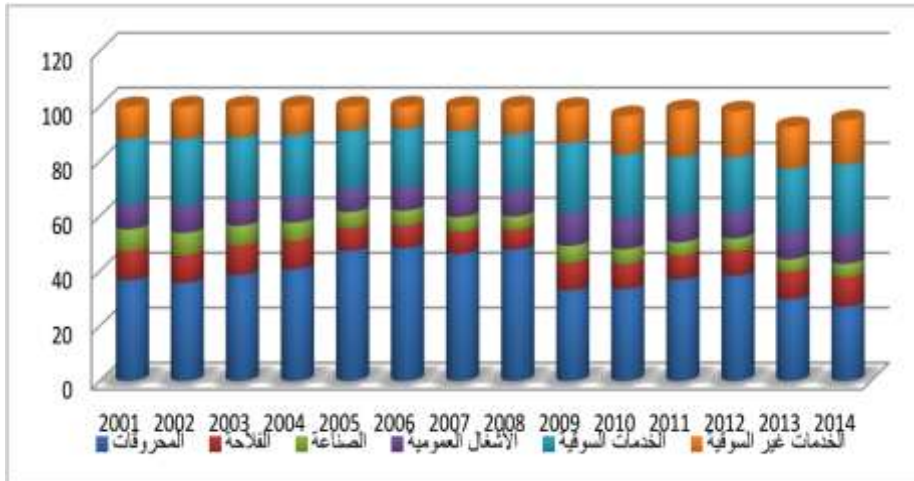
لهذا المؤشر أهمية في تقييم نتائج هذا النموذج، كونه يبين مساهمة القطاعات الاقتصادية في تكوين القيمة المضافة للإنتاج المحلي الإجمالي، كما هو مبين في الجدول التالي:

الجدول (06): نسب مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي (2001-2014)

القطاعات	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
المحروقات	36.7	35.7	38.6	40.7	47.4	48.4	46.3	47.9	33	33.5	37.0	38.3	29.8	27.1
الزراعة	10.5	10.1	10.6	10.2	8.2	8.0	8.0	7.0	10.0	9.0	8.6	9.0	9.9	10.6
الصناعة	8.0	8.1	7.3	6.8	5.9	5.6	5.4	5.0	6.2	5.5	4.9	4.6	4.6	5
أشغال عمومية	9.1	9.9	9.2	8.9	8.0	8.4	9.3	9.2	11.1	11.1	9.8	9.3	9.8	10.1
الخدمات السوقية	23.5	24.2	22.9	22.9	21.5	21.2	21.9	20.6	25.6	23.3	21.1	20.1	23.1	25.2
الخدمات غير سوقية	12.0	12.0	11.4	10.6	8.9	8.4	9.0	10.3	12.9	14.1	17.3	16.9	15.3	16.3

المصدر: بنك الجزائر، التقرير السنوي التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، 2005، 2010، 2014.

الشكل رقم (08): نسب مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي (2001-2014)



التقرير السنوي التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، 2005، 2010، 2014، المصدر: بنك الجزائر،

كما تبين الإحصائيات ارتفاع نسبة إسهام قطاع المحروقات في الناتج المحلي الإجمالي، وعرفت هذه النسبة تذبذبا نتيجة ارتباطها بأسعار النفط حيث وصلت أعلى نسبة 48.4% سنة 2006، لتنخفض مجددا إلى أدنى نسبة بـ 27.1% بسبب تراجع أسعار النفط. في المقابل انخفاض إسهام كل القطاعات الإنتاجية الأخرى بدرجات متفاوتة، حيث كان إسهام القطاع الفلاحي بنسبة 10.6% سنة 2014، دون أن يحقق أي زيادة خلال كامل الفترة رغم المبالغ المخصصة لهذا القطاع، وانخفض إسهام القطاع الصناعي من 8% سنة 2001 إلى 5% سنة 2014.

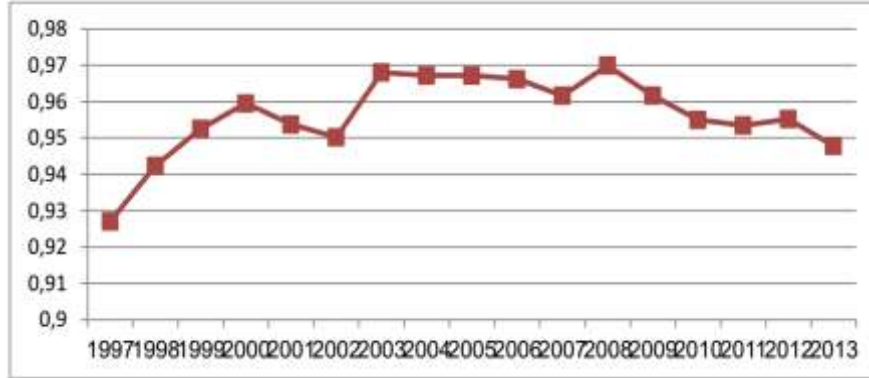
وهذا يعني أن الفترة التي شهدت فيها أسعار النفط ارتفاعا كبيرا، عرفت القطاعات الإنتاجية خارج قطاع المحروقات تراجعا ملحوظا.

3.1. انخفاض الصادرات خارج قطاع المحروقات وضعف تنوعها:

رغم الاستثمارات الضخمة لتشجيع الصادرات خارج قطاع المحروقات إلا أن نسبة مساهمتها في الصادرات الإجمالية ضعيفة جدا، ولم تعرف النسبة تطورا خلال الـ 15 سنة الفارطة، فبعدما كانت نسبة الصادرات خارج قطاع المحروقات تمثل 2.7% من إجمالي الصادرات سنة 2000 أصبحت تمثل 4.5% سنة 2012.

وارتفع مؤشر التركيز من 0.52 سنة 1997 إلى 0.94 سنة 2013 وهو ما يدل على زيادة تركيز الصادرات وضعف تنوعها، والشكل التالي لمعامل "HH" هيرفندال-هيرشمان يوضح ذلك.

الشكل رقم (09): معامل هيرفندال هيرشمان لتنوع الصادرات للفترة 1997-2013



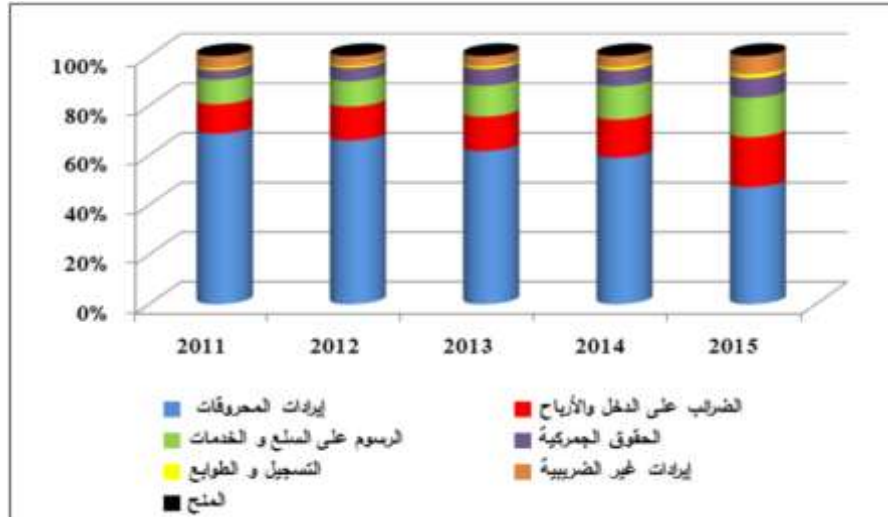
المصدر: بنك الجزائر، التقرير السنوي: التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، 2005، 2010، 2014.

4.1. انخفاض الإيرادات العامة وعجز الميزانية:

في سنة 2015، وللسنة السابعة على التوالي، سجلت المالية العامة عجزا في الميزانية، بلغ 25553.2 مليار دينار، أي ما يعادل 15.4% من إجمالي الناتج الداخلي، مقابل عجزا قدره 1257 مليار دينار، وبينما يتم تمويل عجز السنوات من 2009 إلى 2012 دون اللجوء إلى أي اقتطاع من مخزون الادخار المالي المودع لدى بنك الجزائر، فان تمويل العجز لسنة 2014 وللسنة 2015 تم بواسطة اقتطاعات معتبرة من هذا الصندوق.

بلغت إيرادات الميزانية سنة 2015، 5103.1 مليار دينار مقابل 5738.4 مليار دينار لسنة 2014، أي بانخفاض قدره مليار دينار (-) 11.1%)، نتج هذا الانخفاض المعتبر في إجمالي إيرادات الميزانية كليا عن الانخفاض في إيرادات المحروقات (-1014.9 مليار دينار أي ما يعادل -30%)، وذلك بالرغم من الاعتبار المعتبر للإيرادات من غير إيرادات المحروقات بمبلغ 379.7 مليار دينار (16.2%)، والشكل الموالي يوضح نسبة إيرادات المحروقات من هيكل إيرادات الميزانية.⁽⁹⁾

الشكل رقم (10): هيكل إيرادات الميزانية.



المصدر: بنك الجزائر، التقرير السنوي: التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، 2015، ص.80.

2. تقييم نتائج النموذج على المستوى الاجتماعي:

رغم إعطاء السلطات الأولوية للجانب الاجتماعي ضمن البرامج الاستثمارية الضخمة للمنفذة نتيجة الإيرادات الضخمة لقطاع المحروقات، إلا أن مؤشر التنمية البشرية انتقل خلال العشرية الأخيرة من 0.562 إلى 0.675، أي بزيادة طفيفة جدا لم تتعد 0.063 نقطة خلال العشرية الأخيرة التي عرفت أرقاما قياسية من الدخل والإنفاق، وتبين مؤشرات التنمية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن التحسن الذي

عرفته الجزائر خلال عقد الثمانينات رغم محدودية الإمكانيات كان أفضل بكثير من التحسن الذي سجل في العقد الأخير، حيث قفز مؤشر التنمية البشرية من 0.461 إلى 0.562 خلال العشرية 1980-1990.⁽¹⁰⁾

هذا وتبقى مشكلة الفقر والسكن والبطالة وسوء توزيع الموارد من أهم التحديات في الجزائر.

بالنسبة للفقر: وانخفاض مستوى المعيشة، تؤكد الدراسات أن ثلاث أرباع الموظفين العموميين يلجؤون إلى الاستدانة لتغطية نفقاتهم كل شهر، وفقا لدراسة أجرتها النقابة الوطنية للمستقلة لمستخدمي الإدارة العمومية، نشرت في ماي 2009، فان كل فرد ينقصه بصفة هيكلية ما متوسطه 10.000 دينارا شهريا لتحمل جميع النفقات، أما بالنسبة لتوزيع الدخل فقد بلغ مؤشر جيني حسب إحصائيات الأمم المتحدة سنة 2010 ما مقداره 35.3 وهو ما يدل على وجود فوارق كبيرة في توزيع الدخل.⁽¹¹⁾

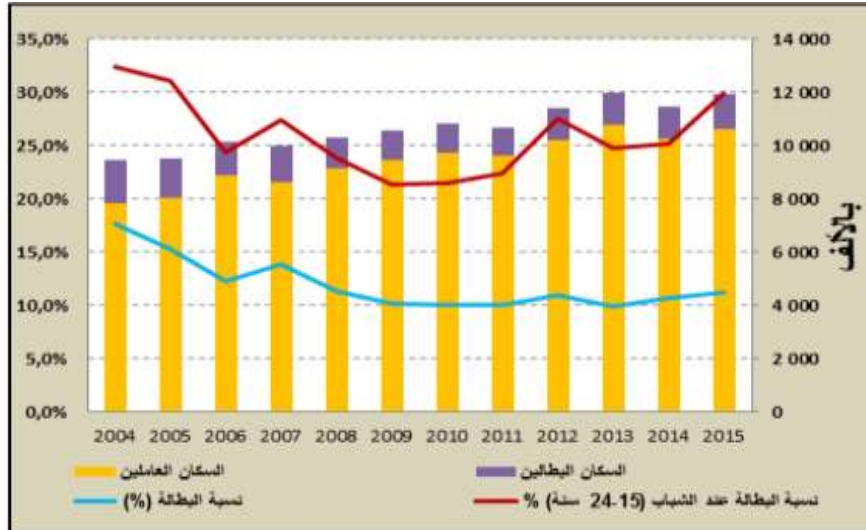
مشكلة السكن: أيضا أصبحت تحتل مكانة بارزة في القائمة الطويلة لانشغالات الجزائريين اليومية، إذ يلاحظ أن هناك فجوة عميقة بين العرض والطلب، ومنذ أن بدأت السلطات قبل أكثر من عشر سنوات في تنفيذ برامج استثمار كبيرة، لم تتحسن ممارسة الحق في السكن لأغلبية الجزائريين، ولمواجهة هذه المشكلة اتخذت الحكومة مجموعة من التدابير من بينها مضاعف الحوافز اتجاه المقاولين الخواص ولاسيما من خلال القروض المدعومة، كما تم بناء 810417 وحدة سكنية رسميا، خلال الفترة (1999-2004)، ومليون مسكن خلال الفترة (2005-2009)، أي تقريبا تم إنشاء مليوني مسكن خلال عشر سنوات و 1.2 مليون وحدة سكنية أخرى خلال الفترة (2010-2014).⁽¹²⁾

ولكن في الواقع ما تم إنجازه، وحتى ما هو مخطط لإنجازه، بعيد عن الاحتياجات الفعلية للسكان، حيث في عام 1997 قدر صندوق النقد الدولي أن عدد المساكن البالغ 4 ملايين مسكن اقل بثلاثة مرات من احتياجات السكان البالغ عددهم آنذاك 29 مليون نسمة،⁽¹³⁾ حسب إحصائيات الديوان الوطني للإحصاء، بلغ عدد سكان الجزائريين 40.4 مليون نسمة في 01 جانفي 2016، ما يرفع عدد الاحتياجات إلى أكثر من 14 مليون وحدة سكنية وهذا يدل على أن تقدير الحكومة لحجم المشكلة ضعيف.

وإذا كان مشكل السكن مطروح بشدة في ظل ارتفاع عائدات النفط فان الوضع سيتأزم أكثر بعد انخفاض أسعار النفط وإعلان الحكومة عن عدم قدرتها على تمويل العديد من المشاريع، وان كانت تصرح بأنه هذا القطاع لا يتأثر بسياسة التقشف الأخيرة.

مشكلة البطالة: أيضا تعد من بين أهم المشاكل التي تواجهها الجزائر، بدأت هذه المشكلة تتفاقم منذ 1995 نتيجة الانكماش الاقتصادي، ومنذ 1987 اتخذت السلطات عدة إجراءات لمكافحة البطالة ودعم التشغيل، وقد بلغت التكلفة الإجمالية الخاصة بتعزيز فرص العمل ب 193.7 مليار دينار بين 1999 و 2008، وبالنسبة للفترة 2009-2014 تم تخصيص مبالغ مالية ضخمة لدعم العمالة، وقد سمحت الإجراءات المتخذة بتقليص حجم البطالة من 25.7% سنة 2002 إلى 10.6% سنة 2015، لكن تبقى نسبة البطالة لدى الشباب الناشطون (15-24 سنة) جد مقلقة حيث وصلت إلى 30%، والشكا التالي يوضح ذلك.

الشكل رقم (11): نسب البطالة في الجزائر (2004-2015).



المصدر: بنك الجزائر، التقرير السنوي: التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، 2015، ص 29

ولكن رغم هذا الانخفاض إلا أن معدل البطالة في الجزائر يبقى مقلقا، فحسب تقديرات الديوان الوطني للإحصاء فانه ينبغي إنشاء 320000 فرصة عمل سنوياً لخفض معدل البطالة بالنصف بحلول عام 2025، وتجدر الإشارة إلى انه رغم تخصيص 3 مليار دينار من موازنة الدولة ل 2010 لاستحداث 572000 وظيفة.⁽¹⁴⁾

إلا أن أغلب الوظائف المستحدثة مؤقتة، ليزداد بذلك مشكل البطالة تفاقما، ومما يزيد الأمر سوءا هو أن العمالة في الجزائر متركرة أساسا في القطاع العام، وعلى اثر الأزمة سوف يتم تقليص التوظيف وتزداد معدلات البطالة إن لم يشارك القطاع الخاص بشكل فعال في عملية التشغيل.

وإذا كانت هذه المشكل مطروحة بشدة في ظل ارتفاع عائدات قطاع المحروقات فان الوضع سيتأزم أكثر بعد انخفاض أسعار النفط، ورغم عرض الحكومة بتخصيص 1840.5 مليار دينار كتحويلات اجتماعية برسم سنة 2016، وهو ما يعادل 9.8% من الناتج المحلي الخام، وهي مستويات قلما تسجل في معظم الدول النامية والصاعدة، ولكن لا نتوقع أن تقلل من المشاكل التي تعاني منها البلاد، وذلك لغياب رؤية واضحة حول مفهوم "الدولة الراعية"، واعتبارها حلوًا مؤقتة لتهدئة الوضع الاجتماعي.

إن المؤشرات سابقة الذكر تدل على ضعف النموذج القائم على عائدات قطاع المحروقات في تحقيق التنمية سواء على المستوى الاقتصادي أو الاجتماعي، إن هذه النتيجة لا تختلف عن نتائج توصلت إليها دراسات سابقة، حيث أثبتت عدة دراسات على وجود أدلة تجريبية على لعنة الموارد، حيث توصلت العديد من الدراسات إلى وجود ارتباط قوي بين وفرة الثروات الطبيعية وضعف الأداء الاقتصادي "مفارقة الوفرة"، وأرجعت السبب في ذلك إلى غياب الحكم الراشد و انتشار الفساد.

وهذا ما حدث فعلا في الجزائر، فبدلا من أن تسهم العوائد المحققة من هذه الموارد في تخفيف الفقر وفي تحقيق النمو الاقتصادي، فقد أدت إلى فساد واسع النطاق وتنمية أقل، الأمر الذي أكدته تقرير مجلس المحاسبة الذي استند عليه مشروع قانون ضبط ميزانية 2008 (الذي شرع فيه في 2011). وقد سجل التقرير العديد من الملاحظات بخصوص تسيير المال العام خلال سنة 2008 نلخصها فيما يلي:⁽¹⁵⁾

- نقائص في تحضير المشاريع والتقييم غير الدقيق للاحتياجات، أي عدم نضج المشاريع وما يترتب عنه من آثار سلبية على التمويل وأجال الإنجاز ونوعيته؛
- عدم الصرامة في إجراءات منح الصفقات، حيث يلاحظ اللجوء إلى المنح بالتراضي للمشاريع في الكثير من الأحيان؛
- تعديل المشاريع وزيادة كلفتها، مما يؤدي إلى ضعف قدرات التمويل العمومي للاستثمارات الجارية ويشكل خطرا على ميزانية الدولة، فهناك مشاريع تضاعفت تكلفتها المالية؛
- عدم التطابق بين تقديرات كلفة المشاريع والتغطية للمالية الكافية لها؛
- كثرة الصناديق الخاصة حيث أحصى تقرير مجلس المحاسبة أكثر من 69 صندوقا خاصا سنة 2008 بعضها لم يصرف دينارا واحدا منذ نشأته وبعضها معطل بسبب عدم صدور النصوص التطبيقية مما يعطل تحقيق الهدف الذي أنشئت لأجله، كما أبدى مجلس المحاسبة انشغاله إزاء الآلية التي من خلالها يتم تسيير هذه الحسابات والتي تفتقر للشفافية والرقابة الصارمة؛
- تلجأ كل القطاعات إلى قانون المالية التكميلي وهي تحتاج دوما إلى أغلفة مالية إضافية بعد إعادة تقييم المشاريع وهذا دليل على سوء التسيير.

رابعاً: النموذج التنموي الجديد القائم على التنوع لا على قطاع المحروقات:

ظل قطاع المحروقات المصدر الأساسي لتمويل برامج التنمية والإنفاق الاستثماري الحكومي في الجزائر خلال فترة طويلة من الزمن، ورغم ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي التي شهدتها الاقتصاد في فترات ارتفاع أسعار النفط، إلا أن النتائج كانت ضعيفة على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي كما أن الاقتصاد الجزائري لم يصل إلى مرحلة النمو الاقتصادي المستدام، وتعد الأزمة النفطية الأخيرة أكبر دليل على ذلك.

ورغم اتخاذ السلطات لتدابير لاحتواء الأزمة تمثلت أساسا في:

- اللجوء إلى فوائض صندوق ضبط الإيرادات؛
- السماح بانخفاض سعر الصرف ليصبح 106,0524 دج لكل دولار في سبتمبر 2015 بدلا من 87.92 دج لكل دولار في ديسمبر 2014، كإجراء لرفع حصيلة صادرات النفط المقومة بالدولار؛
- اتخاذ تدابير تقشفية ضمن قانون المالية 2016، حيث انخفضت نفقات التسيير بنسبة 63.31% ونفقات التجهيز بنسبة 15.98% سنة 2016 مقارنة بـ 2015؛
- اتخاذ إجراءات للحد من الواردات؛
- اتخاذ تدابير ضريبية جديدة تمثلت أساسا في توحيد الضريبة على أرباح الشركات بمعدل 23%، حيث كانت في السابق 19% بالنسبة لشركات الإنتاج و 25% بالنسبة لشركات الاستيراد وشركات الخدمات، رفع الرسم على القيمة المضافة على استهلاك الكهرباء والمازوت وفرض حقوق جمركية بـ 15% على أجهزة الإعلام الآلي المستوردة؛
- اتخاذ تدابير لتحسين مناخ الأعمال.

ولكن إذا تمعنا في هذه الحلول نجدها لا تتعدى كونها حلوًا على المدى القصير فضلا على أن بعض هذه الحلول ينطوي على آثار قد تكون خطيرة على الاقتصاد الجزائري، فمثلا الدينار الضعيف سيؤدي إلى ارتفاع الأسعار غير المدعمة كما سيؤدي إلى ارتفاع فاتورة الدعم الحكومي وهو ما يشكل عبئا جديدا على الميزانية، كما سيؤدي إلى تزايد نسبة التضخم.

أما بالنسبة للاستدانة من الخارج فتجده نفس الحل للخروج من أزمة 1986، ولم يكن ذلك الحل مناسباً فقد فرض علينا تدخل صندوق النقد الدولي كما كلف الخزينة مبالغ باهظة، وفي ظل الأوضاع الراهنة التي تشهدها الأسواق العالمية والتي انعكست على ارتفاع أسعار الفائدة يجعل حل الاستدانة الخارجية أخطر الحلول التي يمكن أن تلجأ إليها السلطات.

فبدلاً من الاعتماد على الحلول قصيرة المدى يجب العمل على استغلال الفوائد المتاحة حالياً بكفاءة ووفق إستراتيجية بعيدة المدى تضمن التحول من النموذج التنموي المعتمد كلياً على عوائد قطاع المحروقات إلى نموذج تنموي جديد يعتمد على تنوع الاقتصاد، يمكن من خلاله تقليل التعرض لتقلبات سوق النفط العالمية، والمساعدة على إيجاد وظائف في القطاع الخاص، وإقامة اقتصاد خارج قطاع المحروقات المطلوب في المستقبل عند تضيق النفط.

أمام هذه التحديات تجد الجزائر نفسها مرغمة على بناء نهضة تنموية فعلية -إذا توافرت الإرادة السياسية - قائمة على بناء نموذج تنموي جديد وإيجاد بدائل تنموية حيوية في الاقتصاد الجزائري.

رأت الجزائر أنه لا بد من السعي إلى تحقيق تغيير جذري لهيكل اقتصادها بحلول العام 2030، مع تحقيق حلم الأجيال المتعاقبة منذ الاستقلال في رؤية اقتصاد حقيقي متنوع تنافسي قادر على التصدير، حيث أن الجزائر تبنت نموذج تنموي جديد، يركز من جهة على مقاربة مستجدة لسياسة الموازنة لتغطية الفترة 2016-2019 ومن جهة أخرى، يقوم على آفاق لتنوع وتحويل بنية الاقتصاد في 2030، وذلك وفق ثلاث مراحل وهي:⁽¹⁶⁾

- مرحلة الإقلاع (2016-2019): وهي مرحلة ستطبع برفع جميع المؤشرات القطاعية إلى المستويات المستهدفة.
- مرحلة التحول (2020-2025): وتسمح هذه المرحلة بإنجاز قدرات استدارك الاقتصاد.
- مرحلة الاستقرار (2026-2030): وهي المرحلة التي يتمكن فيها الاقتصاد الوطني استغلال القدرات الاستداركية التي تراكمت ومختلف المتغيرات الاقتصادية وتوظيفها لصالح استقراره.

ولتجسيد هذا النموذج الجديد، ستقوم الحكومة بإتباع السبل التالية:

1. ديناميكية القطاعات المطلوبة: على المستوى القطاعي يتوجب التنوع بتنمية فروع نشاط جديدة بما يسمح باستغلال قطاع المحروقات والبناء والأشغال العمومية، مما يتطلب تسريع النمو. والهدف بالنسبة لقطاع الصناعة خارج قطاع المحروقات هو بلوغ 10% من القيمة المضافة في حدود 2030، ولبلوغ هذا المستوى يتطلب إنتاج قيمة مضافة صناعية بمعدل معتبر، فيما مقابل معدل نمو للقطاعات الأخرى يتراوح بين 6.5%-7.4% لقطاع الخدمات، على أساس أن حصة الأشغال العمومية في الناتج الداخلي الخام ستراجع لصالح قطاع صناعات الذكاء الذي سيبلغ نموه 1.7% خلال الفترة المرجعية.

2. تعزيز نظام الاستثمار: تعزيز أنظمة الاستثمار من أجل تحقيق التحول الهيكلي الذي يتوجب ربط النمو في قطاع خارج المحروقات بتطور إنتاجية رأس المال المستثمر، وفي هذا الإطار يتوجب تحقيق معدلات نمو مرتفعة للإنتاجية الكلية للعوامل التي تسمح لنفس معدل الاستثمار الكلي في الاقتصاد بتحقيق نمو أعلى، وهو ما يجعل من ضرورة العمل على استهداف القطاعين الخاص والعمومي أيضاً، مما يتوجب تدخل جديد من خلال الميزانية بداية من العام 2025 بشكل تدريجي من أجل خفض نفقات التجهيز المسجلة في ميزانية الدولة شريطة وضع نظام استثمار وطني في التجهيزات العمومية بإشراك نموذج الشراكة العمومية الخاصة وهذا يتطلب:

- تحرير الاستثمار الخاص في القطاعات المولدة للنمو.

- سياسة قوية للتحويل التكنولوجي وتكثيف العلاقة بين الجامعة والمؤسسة.

3. الاستدامة الخارجية: تمثل تحدياً رئيساً في المرحلة القادمة وفي ظل الإطار الاقتصادي الذي يتسم بتسارع النمو وتنوع الاقتصاد خارج المحروقات، وسترتبط الواردات بوتيرة نمو الناتج الداخلي الخام الذي سيسجل نمواً بـ 6.5% سنوياً، فيما حين ستكون الصادرات مرتبطة بالمحروقات الذي سيكون نموه 3% خلال السنوات الأولى للتحول، على اعتبار أن الصادرات خارج المحروقات لن تكون جاهزة إلا بعد فترة معينة، وعليه سيتم تحقيق توازن المعادلة من خلال نموذج للفعالية الطاقوية وتنمية الطاقات المتجددة لتوفير فائض طاقة أحفورية قابل للتصدير، ومن جهة ثانية تسريع وتيرة الصادرات خارج المحروقات من مصادر زراعية وصناعية وخدمية، مع العلم أن وتيرة الصادرات خارج المحروقات واستيراد المواد الطاقوية خلال السنوات الأخيرة، لن يمكن تحملها بداية من العام 2020.

الهوامش والمراجع:

1. بنك الجزائر، التقرير السنوي 2015 التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، ص 69.
2. نوي نبيلة، تقييم نتائج النموذج التنموي القائم على عوائد النفط في الجزائر والحاجة لنموذج تنموي جديد قائم على التنوع الاقتصادي، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، العدد 15، جامعة المسيلة، 2016، ص 266.
3. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 37، 28 جوان 2000، ص 7.
4. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية للمناقشات، الأمر 02-08 المتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2008، الاثنين 29 رمضان 1429 الموافق ل 29 سبتمبر 2008، ص 4.
5. *Ministere des finances (2008): « note de presentation du projet d'ordonnance portant loi de finance complementaire pour 2008 », Alger, 2009.*
6. باشوش حميد، الاستثمارات العمومية ودورها في التنمية الاقتصادية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية غير منشورة، جامعة الجزائر 3، 2016، ص 130.
7. بوعبدلي ياسين، البدائل التنموية في الاقتصاد الجزائري خارج قطاع المحروقات -الطاقات المتجددة بديلاً-، أطروحة دكتوراه في التحليل الاقتصادي، جامعة الجزائر 3، 2017-2018، ص 142.
8. بوعبدلي ياسين، مرجع سبق ذكره، ص 143.
9. بنك الجزائر، التقرير السنوي: التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، 2015، ص 80.
10. تقرير التنمية البشرية 2012.
11. بوعبدلي ياسين، مرجع سبق ذكره، ص 143.
12. الفدرالية الدولية لحقوق الإنسان، سوء المعيشة، تقرير عن حالة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية بالجزائر، 2010، ص 11.
13. نوي نبيلة، مرجع سبق ذكره، ص 270.
14. نوي نبيلة، مرجع سبق ذكره، ص 271.
15. الجريدة الرسمية للمناقشات، 23 محرم 1432 هـ، الموافق ل 29 ديسمبر 2010، رقم 189، ص 23.
16. وزارة المالية، النموذج التنموي الجديد، على الموقع: <http://www.mf.gov.dz>.